

مظاهر من المقاومة السياسية لحزب الشعب الجزائري

بتلمسان: 1939-1945

أ. أو عامري مصطفى

جامعة تلمسان

إن موضوع الملتقى ومحاوره تفرض دراسة تاريخية وحضارية محلية لمنطقة تلمسان ، وهذا النوع من الدراسات المونوغرافية مفيد جدا في إمالة اللثام عن الأحداث التاريخية والسياسية والثقافية التي عاشتها المنطقة بصفة خاصة، وفي إثراء التاريخ الوطني بصفة عامة.

اخترت موضوع مداخلتي حول " مظاهر من المقاومة السياسية لحزب الشعب الجزائري بتلمسان ما بين 1939-1945" نظرا لضالة الكتابات العلمية حول هذا الحزب كدراسة جهوية محلية من جهة ، وخلال الفترة المذكورة من جهة أخرى ، وهي فترة الحرب العالمية الثانية.

أحاول في مساهمتي هذه ، التعرض إلى النشاط السري لحزب الشعب الجزائري مع بداية الحرب، بعد حل الحزب وتعرض منا ضليه للاعتقالات والنفي والمضايقات، ثم محاولة تجديد النشاط الوطني وأساليبه في عهد حكومة فيشي بعد نكسة فرنسا الساحقة في جوان 1940 ، وكيفية تأقلم عناصر الحزب وتكيفهم مع ظروف الحرب، والعمل على فك الحصار المضروب عليهم بعد نزول الحلفاء بالجزائر، وانفتاح النشاط السياسي مع فرحات عباس بمساندتهم للبيان الجزائري، وانخراطهم في حركة أحباب البيان والحرية، وهي المنافذ التي استثمرت في نشر وترسيخ الأفكار الاستقلالية والثورية للحزب في نفوس الجزائريين، والشبيبة منهم خاصة التي أصبحت تشعر بالقوة معنويا، وأكثر استعدادا للتعبئة والتجنيد، وهو ما عبرت عنه في مظاهرات ماي 1945.

النشاط الوطني السري: 1939 1942:

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية ونظرا للموقف الوطني المتصلب لحزب الشعب الجزائري والرافض لمساندة فرنسا في صراعها مع ألمانيا، أقدمت السلطات الفرنسية على تعطيل جرائده "الأمة" و"البرلمان الجزائري" في 27 أوت 1939، بدعوى أنها قدمت مقالات "عنيفة ضد الحرب"، كما قامت بحل الحزب في 26 سبتمبر من نفس السنة، ومنذ أوائل أكتوبر بدأت حملة من التفتيش عند جميع المنتسبين إليه، واعتقال أغلب المسؤولين في كامل أنحاء القطر الجزائري بتهمة "إعادة تشكيل جمعية منحلة" التظاهر ضد السيادة الفرنسية، "والمس بسلامة الأمن الخارجي للدولة". وكان على رأس قائمة القادة المعتقلين "مصالي الحاج" رئيس الحزب، والذي كان قد أطلق سراحه في 27 أوت فقط مع جماعة من رفاقه⁽¹⁾.

ومن العناصر الوطنية البارزة في الحزب والمعتقلة بتلمسان نذكر "معروف بومدين"، "ممشاوي محمد"، و"سنوس ماحي". كما زج بكثير من المناضلين في معتقل جنين بورزق. أما العناصر الوطنية الأخرى، والتي كانت السلطات الاستعمارية تتخوف من نشاطها الدعائي فسي الأوساط الإسلامية الجزائرية، فقد ضيقت الخناق عليها وسجلتها في قائمة العناصر الوطنية الخطيرة على "النظام الداخلي" في كراس « ب - B ».⁽²⁾

غير أن حالات القمع، والاضطهاد الإداري والقضائي، لم تمنع الحزب من مواصلة نشاطه السياسي في إطار السرية. إذ التزم مناضلوه الذين لم يقبض عليهم، وكذلك المتعاطفون معهم بمواصلة النضال بحذر شديد متكيفين مع ظروف الحرب، وبهذا الصدد فقد لاحظت الإدارة الاستعمارية التي كانت تترصد تحركات الجزائريين بأن بعض عناصر الحزب بدعوا يلجأون إلى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين⁽³⁾، لكونها لم تتعرض للحل؛ ونظرا "للتقارب والتآزر المعنوي والعمل المتبادل" بينها وبين حزب الشعب الجزائري في نهاية الثلاثينيات وخلال الحرب العالمية الثانية. وهو التقارب الذي كان يتم على مستوى النوادي، أو على مستوى الجمعيات والكشافة الإسلامية الجزائرية والمدارس وغيرها من المرافق الأخرى.

كما يبدو ومن خلال تقرير موجه من شيخ بلدية أولاد ميمون (Lamoricière) إلى رئيس دائرة تلمسان، بأن نشاط الحزب بهذه البلدية استمر بواسطة الأخوين "عياشي"، وذلك بعقد سلسلة من الاجتماعات للشبيبة الجزائرية، وأثناء اللقاءات التي تمت بأماكن مختلفة من الجهة منها الحمامات، وخاصة "حمام بالي أو بعلي" بأولاد ميمون، ويرجح بأن المواضيع المتداولة كانت لها أهداف سياسية، مرتبطة باتجاهات حزب الشعب الشعب الجزائري. كما عقدت اجتماعات كثيرة في متجر عياشي أحمد، وكانت تستمر إلى ساعات متأخرة من الليل. والظاهر أن تحريات الإدارة الاستعمارية كانت عاجزة عن معرفة فحوى هذه الاجتماعات، بل حتى الجرائد التي أقرت بأن الأخوين العياشي كانا يأتیان بها من تلمسان، وكانت تقرأ ويعلق عليها، فإنها لم تستطع تحديد نوعيتها.

ومما لا شك فيه أن هذه الاجتماعات قد استهدفت غرس أفكار ومبادئ حزب الشعب الجزائري في أوساط الشبيبة الجزائرية، وتنمية الروح الوطنية لديها ومحاولة تنظيم شبكة سرية لاستمرار الدعاية الوطنية بمدينة تلمسان وضواحيها، حيث امتلك التيار الوطني الثوري نفوذا قويا، خاصة إذا كان العياشي الذي ترأس خلية الحزب بتلمسان مع اعتقال معروف وبرزوق في سبتمبر 1937، هو أحد الإخوة المذكورين في التقرير، والذي ورد فيه فعلا "بأن العياشي غادر تلمسان ليستقر في أولاد ميمون ويكون حسب بعض الأشخاص هو رئيس الحزب" (4)، وهذا ما جعله يوظف رصيده لنضالي، وخبرته السياسية في نشر مبادئ الحزب، واستقطاب الشريحة الشبابية وتعبئتها وتجنيد لها لنشر الدعاية الوطنية بالمنطقة.

وفضلا عن هذه اللقاءات والاجتماعات السرية، فهناك مظاهر أخرى ميزت النشاط الوطني؛ منها جمع التبرعات المالية لفائدة عائلات المعتقلين من الحزب، وكذا مناهضة التجنيد الإجباري.

وكان للنكسة الكبرى التي أصابت فرنسا في جوان 1940 وتغيير نظام الحكم بها بوصول حكومة فيشي إلى السلطة بقيادة الماريشال بيتان، وإنهاء حالة الحرب مع ألمانيا، تأثيرات بالغة على الجزائريين وخاصة الفئة الأكثر

وعيا من مثقفين وسياسيين، والتي رأت فيها فرصة للتحرك باستغلال الظروف. وبمنطقة تلمسان وعلى غرار مناطق القطر الجزائري، فإن الوطنيين من مناضلي حزب الشعب الجزائري رأوا في هذه الهزيمة الساحقة والمفاجئة التي منيت بها القوات الفرنسية فرصة للتحرر، واعتقدوا بأن ساعة الخلاص من الاستعمار قد أزفت، واستأنفوا نشاطهم الوطني بحذر شديد. بالتنسيق مع اللجنة المركزية السرية التي تشكلت بالعاصمة آنذاك بغرض إعادة تنظيم الحزب.

وإذا كانت الكتابات الجدارية وهي وسيلة دعائية قديمة للحزب تم تلاحظ في الفترة الأولى من الحرب، فإنها عادت إلى الظهور مند سبتمبر 1940 لتزداد كثافة في شهر مارس بالتزامن مع محاكمة قيادة حزب الشعب الجزائري.

وفي نفس الفترة وزع منشور بمدينة تلمسان يدعو إلى الثورة ضد فرنسا، وضرورة إعادة تنظيم الحزب، وبهذا الخصوص فقد أشارت نشرة مركز الاستعلام والدراسات التابعة لعمالة وهران؛ بأنه في 6 مارس 1941، سلم أحد المناضلين، رسالة إلى قائد "بني وزان" بتلمسان، وبعد فتح هذا الأخير للرسالة، وجد بها منشورا مكتوبا باللغة الفرنسية وبخط اليد، يدعو المسلمين إلى الثورة على فرنسا.

وجاء في هذا المنشور أيضا « يجب علينا إحياء حزبنا العتيق الذي حل منذ عهد قريب » وأشار صاحبه إلى عملية التنظيم، حيث أنه بكل مدينة هامة، سيوضع قادة ثقة لنشر دعاية الحزب بكل منطقة...وينتهي هذا المنشور بـ: "تحيا الجزائر"، "يحيا الإسلام".⁽⁵⁾ وبوضع هذا المنشور في سياقه التاريخي، يلاحظ بأنه قد وزع أياما قبل بدء محاكمة العناصر القيادية للحزب وزيارة الحاكم العام لمدينة تلمسان، ولعل الهدف منه هو الضغط على الإدارة الاستعمارية حتى تخفف من وطأة أحكامها على قادة الحزب.

وظلت هذه الرؤية حاضرة لدى المناضلين بتلمسان، جسدوها خلال مرور الحاكم العام بمدينتهم، إذ سجلت كتابات جدارية في ليلة 18 و 19 مارس جاء فيها: "تسقط فرنسا، يحيا حزب الشعب الجزائري"، وفي الليلة نفسها، تم نزع

بعض الأعلام من واجهة مكاتب شركة سييا S.I.A.P ومن ورشات مجاورة لها، بل إن بعض الأعلام تم حرقها بعين المكان⁽⁶⁾. وفي هذا رسالة واضحة إلى أعلى مسؤول بالجزائر بإصرار مناضلي الحزب على الاستمرار في مثابرة نشاطهم، رغم اعتقال قادتهم وعملهم على التخلص من السيادة الفرنسية.

وقد تكتفت هذه النشاطات خلال شهر مارس، وهو الشهر الذي قدم فيه مصالي الحاج ورفاقه المعتقلين إلى المحكمة العسكرية بالجزائر العاصمة، وتذكر بعض الدراسات، بأن مصالي قدم إلى المحاكمة بعد رفضه التفاهم مع حكومة فيشي، على أساس "التعاون على قدم المساواة بين الفرنسيين والمسلمين، بشرط أن يتخلى عن المطالبة بالافتراع العام والبرلمان الجزائري..."،⁽⁷⁾ وغيرها من مطالب الحزب الأساسية.

ورغم حضور عدد من المحامين للدفاع عن قادة الحزب، فإن الأحكام التي صدرت ضدهم في أواخر مارس كانت جد قاسية. وأوردت نشرية مركز الاستعلام والدراسات الأحكام التي صدرت ضد قادة الحزب ومناضليه بعمالة وهران كما يلي:

- مصالي الحاج من تلمسان : 16 سنة سجنًا مع الأشغال الشاقة.
- ممشاوي محمد من تلمسان : 15 سنة سجنًا مع الأشغال الشاقة.
- معروف بومدين من تلمسان : 15 سنة سجنًا مع الأشغال الشاقة.
- تركي عبد القادر من وهران : 5 سنوات سجنًا.⁽⁸⁾

بالإضافة إلى هذا، فإن كل المحكوم عليهم على المستوى الوطني - 27 مناضلا - صدرت ضدهم أحكاما أخرى، تتعلق بحظر الإقامة، والحرمان من الحقوق المدنية لمدة 20 سنة، وغرامات متفاوتة قدرت في المجموع بـ 161000 فرنك.

ولقد أذهلت هذه الأحكام القاسية الوطنيين بشكل قوي في المدن، خاصة بمدينة تلمسان، بل إن صداها وبشكل أقل تأثيرا وصل حتى إلى الفئات الريفية، رغم انشغالها الأساسي بوضعيتها الاقتصادية والاجتماعية الصعبة والمزرية ومعاناتها المعيشية اليومية، وجاء في تقرير لرئيس دائرة تلمسان إلى عامل وهران بشأنها ما يلي: "إن الوطنيين من حزب الشعب الجزائري والعلماء

أذهلوا، لكنهم لم ييأسوا، بل إنهم يكونوا قد قرروا مواصلة النضال تحت إدارة قيادة جديدة...".⁽⁹⁾

إن إعادة التنظيم، وبعد الفراغ السياسي الكبير الذي تركه القادة المسؤولون المعتقلون، كانت هي هاجس عناصر الحزب بالمنطقة خلال هذه الفترة، فلا بد من توخي الحذر واختيار عناصر ثقة متحمسة مؤمنة بمبادئ الحزب، ومستعدة للتضحية في سبيلها. ولاحظت أجهزة الأمن الاستعمارية بأن التعليمات الواردة من الجزائر العاصمة بخصوص هذا التنظيم الجديد؛ تظهر على أنه محاكاة لتنظيم الحزب الشيوعي، " فكل مجموعة يتقلص عددها إلى خمسة أعضاء، تتلقى التعليمات وتقوم بتطبيقها، بدون معرفة الشخص الذي أرسلها، كما أن قادة المجموعات لا يعرفون بعضهم البعض، وكل واحد يقوم بإنجاز مهمته في دائرة العمل التي خصصت له ".⁽¹⁰⁾

وبهذه الإجراءات التنظيمية الجديدة التي أدخلت على هيكل الحزب، برز نشاطه بشكل قوي وعلى نطاق واسع في صيف 1941، حيث سجلت عدة كتابات جدارية خلال شهر جوان في مدينة تلمسان ومدن أخرى وتكثفت بشكل ملحوظ في شهر جويلية؛ إذ عمت مختلف المراكز الحضرية بالغرب الجزائري، ومن بين جاء فيها: " أطلقوا سراح مصالي، أطلقوا سراح معتقليننا السياسيين، يحيا حزب الشعب الجزائري ... ".⁽¹¹⁾

وقد تزامن هذا النشاط مع الهزيمة الساحقة التي تعرضت لها القوات الفيشية في سوريا، والتي كان ضمن صفوفها عدد كبير من المجندين بعمالة وهران، ومع محاولات إعادة تنظيم الحزب بفرنسا سواء في المنطقة الحرة أو المحتلة، وهو الأمر الذي أثار مخاوف الإدارة الاستعمارية وجعلها تقوم بتضييق الخناق على المناضلين وتشديد الرقابة عليهم، ومداومة منازلهم وتفتيشها وإجراء حملة من الاعتقالات في صفوفهم. والملفت للانتباه أن عملية القمع مست حتى تلاميذ المدارس إذ تم طرد ثلاثة طلبة من المدرسة بمدينة تلمسان، نظرا لعلاقتهم مع مناضلين قدامى من حزب الشعب الجزائري، ومنعوا من متابعة الدراسة في أية مدرسة أخرى عبر كامل التراب الوطني⁽¹²⁾، مما يدل على أن الإدارة الاستعمارية كانت تتخوف كثيرا من

الشبيبة الجزائرية المتقفة والمتشعبة بالروح الوطنية، والتي كانت ترى فيها خطرا كبيرا وقناة مهمة لنشر الدعاية الوطنية في الأوساط الطلابية.

ولمواجهة سياسة القمع هذه، استمر النضال عبر قنوات أخرى وبشكل أخص الجمعيات الكشفية، التي وجد فيها عناصر الحزب متنفسا جديدا لمواصلة نضالهم ودعايتهم الوطنية ؛ وبرزت في هذا المجال جمعية المنصورة بمدينة تلمسان التي كانت مركز إشعاع للحركة الكشفية بالغرب الجزائري ، وتميزت بنشاطها الكبير خاصة بعد أن أصبح الشريف غوثي محافظا جهويا لفدرالية الكشافة الإسلامية بعمالة وهران ، وقد أكدت بشأنها مصالح الإدارة الاستعمارية بأن اتجاهها وطني وموال لحزب الشعب الجزائري وللإصلاحيين ، وحامت حولها الشكوك في الأحداث التي وقعت بتلمسان أثناء زيارة الحاكم العام لهذه المدينة ، كما أن الجمعيات الكشفية التي تأسست في كل من سيدي بلعباس، مغنية، ندرومة، الغزوات، بني صاف وأولاد ميمون وغيرها اعتبرت تحت الإدارة الاستعمارية فروع لجمعية المنصورة ذات التوجه الوطني.

وأصبحت الحركة الكشفية بأنشطتها القومية والدينية والثقافية والترفيهية المؤكدة على الانتماء العربي الإسلامي للشعب الجزائري، مدرسة للوطنية، وأحد الروافد الأساسية لحزب الشعب الجزائري وللحركة الوطنية الجزائرية بصفة عامة. سواء في عهد حكومة فيشي أو بعد نزول الحلفاء بالجزائر وصدور البيان الجزائري.

مساندة البيان الجزائري وحركة فرحات عباس:

لقد رأى قادة الحزب ومناضلوه في نزول الحلفاء بالجزائر في 8 نوفمبر 1942 وسقوط حكومة فيشي، فرصة في فك الحصار الذي كان مضروبا عليهم واستئناف نشاطهم وإعادة تنظيم حزبهم لذلك شاركوا في البيان، وحاولوا تمرير برنامجهم خاصة في ملحق البيان بعد لقاء "مصالي الحاج" مع "فرحات عباس" في ماي 1943 بمدينة سطيف.

ونظرا للظروف الصعبة التي كانت تمر بها السلطات الاستعمارية في خريف 1942، ومحاولة منها لكسب مساندة الرأي العام الجزائري المسلم وتعبئته للحرب إلى جانب الحلفاء ، وربما بتأثير من هؤلاء، فقد قامت في

ديسمبر 1942، بتحويل " مصالي " ورفاقه من سجن " لامبيز " إلى سجن "الحراش "، كما أقدم " جيرو " على اتخاذ إجراءات لصالح المعتقلين السياسيين، فأطلق سراح بعضهم وأبقى البعض الآخر تحت الإقامة الجبرية. ومن الذين أطلق سراحهم من تلمسان نجد "صبان أحمد ". أما الذين وضعوا تحت الإقامة الجبرية، فنذكر "ممشاوي محمد"، فرضت عليه الإقامة الجبرية بالسوقر، "ومعروف بومدين" فرضت عليه الإقامة الجبرية بتلاغ، مع الإشارة إلى أن رئيس الحزب "مصالي الحاج" وضع تحت الإقامة الجبرية ببوغار⁽¹³⁾. وإذا كانت عملية الإفراج هذه قد قوبلت بارتياح في الأوساط الوطنية، فإنها استنكرت بقاء قادة الحزب تحت الإقامة الجبرية، وجسرت إشاعات في تلمسان بأن هذه الإجراءات قد تمت بفضل تدخل السلطات الأمريكية⁽¹⁴⁾.

وفضلا عن الدعاية ضد التجنيد، فقد عمل المناضلون على إعادة تنظيم الحزب وبعث نشاطه وإنشاء فروع جديدة بالتنسيق مع الجزائر العاصمة، مثلما كان يجري في بقية أنحاء الوطن، ولم تلبث السلطات الاستعمارية أن اكتشفت هذا النشاط، و تم اعتقال كل من " بريكسي رقيق عبد الله "، " ابن عصمان عبد الكريم " و " كرور مصطفى " بتهمة المس بأمن الدولة، وإعادة تكوين جمعية منحلة فوضعوا بالسجن العسكري بمدينة وهران.

لم تمنع هذه الاعتقالات عناصر الحزب من الاستمرار في النضال ضد السياسة الاستعمارية، ولقد رأوا في اعتقال صاحب البيان " فرحات عباس " و " سايح عبد القادر " في سبتمبر 1943، فرصة في تكثيف نشاطهم السري، بل وحتى العلني؛ ورغم حالة الاستنفار التي كانت فيها السلطات الاستعمارية، فقد استغل الوطنيون التجمع الشيوعي الذي انتظم بتلمسان في 26 سبتمبر 1943 في المطالبة بإطلاق سراح " عباس " و " السايح " وفي نشر أفكارهم. وكادوا أن يحولوا هذا التجمع لصالحهم.

وكرر فعل على هذه الأحداث أقدمت أجهزة الأمن الاستعمارية على اعتقال عدد من الوطنيين بتلمسان، غير أن هذه العمليات القمعية لم تثن مناضلي حزب الشعب الجزائري في مواصلة نشاطهم، بل وفي تصعيده خاصة

بعد تأسيس فرحات عباس لحركة أحباب البيان والحرية والتي جاءت كرد فوري وحازم على خطاب "ديغول" بقسنطينة في ديسمبر 1943، والمجسد في أمرية 7 مارس 1944 كاستمرار لمشروع بلوم فيوليت .

إن برنامج حركة "أحباب البيان والحرية" لا يتماشى مع برنامج حزب الشعب الجزائري، لذلك جاءت عملية مساندة "مصالي الحاج"، "لـ" فرحات عباس "في مبادرته الجديدة، مقرونة ببعض التحفظات، إذ صرح لعباس أثناء مقابلة هذا الأخير له بما يلي : " لا أثق أبدا في فرنسا، ففرنسا لا تمنحك أي شيء، لا تخضع إلا للقوة، ولا تمنح إلا ما ينزع منها ".⁽¹⁵⁾

وبمنطقة تلمسان وعلى غرار بقية المناطق الجزائرية ، فقد انخرط مناضلو حزب الشعب الجزائري في حركة "أحباب البيان"، وساهموا في تكوين فروعها، والدعاية لها، وفي الوقت نفسه الدعاية لحزبهم، والعمل على نشر مبادئه السياسية بخصوص المسألة الوطنية، ومعارضة أمرية 7 مارس 1944. و فضلا عن الوسائل الدعائية المعروفة لدى الحزب. فقد مثلت جريدة " العمل الجزائري " (L'action algérienne) - الجريدة السرية لحزب الشعب الجزائري - هذه الدعاية أحسن تمثيل. وكانت هذه الجريدة تصدر بالجزائر العاصمة باللغة الفرنسية، وتصل بانتظام إلى مدن العمالة الغربية، رغم ظروف الحرب الصعبة والرقابة المشددة على الوطنيين.

وبفضل التفعيل السياسي لحركة أحباب البيان من طرف مناضلي حزب الشعب الجزائري، الذين لقيت دعايتهم تجاوبا كبيرا من الأوساط الجماهيرية، أصبح الجزائريون يشعرون بالقوة معنويا، وأخذت سلوكياتهم تتغير تجاه الأوربيين، وأصبحوا أكثر تجرؤا على مواجهتهم. ففي مدينة تلمسان مثلا، أحدث اعتقال أربعة أشخاص كانوا يوزعون منشورا تحت عنوان "الذكرى الثانية لبيان الشعب الجزائري" غليانا لدى الجزائريين، مما جعل السلطات الاستعمارية تفرج عنهم. (16) وأثناء زيارة الحاكم العام "إيف شاتينيو Yves Chataigneau" للقطاع الوهراني خلال هذه الفترة - أوائل مارس - لوحظ غياب شبه تام للجزائريين في استقباله في أغلبية مدن الغرب الجزائري، بل أن حتى فرقة عيساوة، بمدينة تلمسان رفضت المشاركة في حفل

الاستقبال.⁽¹⁷⁾ وهذا الأسلوب النضالي الجديد والمتمثل في مقاطعة القاعدة الشعبية للإدارة الفرنسية، يعبر عن مدى الوعي الذي ارتقى له الشعب الجزائري وتجاوبه مع الدعاية الوطنية.

ومما تقدم نلاحظ أن المقاومة السياسية لحزب الشعب الجزائري بتلمسان وعلى غرار بقية مناطق الوطن لم تنقطع بعد الحرب العالمية الثانية بل استمرت سريا وبشكل متقطع، متكيفة مع ظروف الحرب، وذلك بالرغم من الضربات القوية التي سلطتها الإدارة الاستعمارية على حزب الشعب الجزائري وقادته ومناضليه، وكلها استهدفت شل هذا الحزب لما يؤت من مساندته وجلبه إلى صفها في الحرب، مع الإشارة إلى التعاون الذي ظل مستمرا بين مناضلي الحزب والعلماء المصلحين، والتفاهم على مستوى المدارس والنوادي والجمعيات، وخاصة الجمعيات الكشفية. بعد نزول الحلفاء بالجزائر وانفتاح النشاط السياسي مع فرحات عباس حاول عناصر التيار الوطني الثوري فك الحصار المضروب عليهم بمساندتهم للبيان الجزائري، وانخراطهم في حركة أحباب البيان والحرية، وهي التي أصبحت محور وذريعة تحرك النشاط السياسي الوطني وقناة هامة لنشر برنامج الحزب وإشاعة أفكاره الاستقلالية والثورية في أوساط الجماهير الشعبية بشرائحها المختلفة، وهي التي تخلصت من عقدة الخوف وأصبحت تشعر بذاتيتها المتميزة، مترجمة تجاوبها الكبير مع الدعاية الوطنية من خلال مشاركتها الواسعة في مظاهرات ماي 1945 .

الهوامش:

⁽¹⁾ محمد قناش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين: 1919 - 1939، (الجزائر: ش.و. ن. ت، 1982)، ص 101

⁽²⁾ A.w .o,boite 2262 carnet B.

⁽³⁾ C.I.E. (Oran), février 1940

⁽⁴⁾ A.W.O. boite 4480, R.du maire de Lamoricière au sous -préfet de Tlemcen du 29 décembre 1939 .

⁽⁵⁾ أوعامري مصطفى، بعض مظاهر المقاومة السياسية لحزب الشعب الجزائري بعمالة وهران:

1939 - 1942 ،حولية المؤرخ، العدد 3 / 4 الجزائر، 2005، ص. 456

⁽⁶⁾ المرجع نفسه . ص. 457.

⁷ (المرجع نفسه ، ص. 458.

⁸) C.I.E. (Oran), avril 1941

⁹ أوعامري مصطفى ،المرجع السابق ، ص. 458.

¹⁰ (المرجع نفسه ، ص. 459 .

¹¹ (المرجع نفسه ، ص. 460.

¹² (المرجع نفسه ، ص . 461.

¹³ C. I. E , Oran, avril 1943

¹⁴ C.I.E. (Oran), mai 1943

¹⁵) Ferhat Abbas, *Guerre et révolution d'Algérie, la nuit coloniale*, tome1, (Paris : Julliard, 1962),p.151.

¹⁶ أوعامري مصطفى، أضواء على مظاهرات ماي 1954 بالقطاع الوهراني ،المجلة التاريخية

المغربية ، العدد 124 ،تونس،جوان 2006 ، ص. 10

¹⁷ (المرجع نفسه ، الصفحة ذاتها .